النواب تقدموا بـ30 سؤالاً عن مختلف القضايا الرياضية ..والمحور كان سبباً في سحب الثقة من وزير الدولة لشؤون الشباب الأسبق

مجلس الأمة حقق إنجازاً بإقرار قانون الرياضة الجديد الذي ساهم في رفع الإيقاف عن كرة القدم

تعد قضية الرياضة إحدى القضايا التي حقق مجلس الأمة فيها إنجازا كبيرا في دور الانعقاد الثاني حيث اقر المجلس تعديل القوانين الرياضية بجلسة خاصة ما ساهم بشكل مباشر في عودة النشاط الرياضي لكرة القدم ، واقر لأول مرة قانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

كما كان محور إيقاف النشاط الرياضي سببا في سحب الثقة من وزير الدولة لشؤون الشباب الأسبق بعد استجواب النواب له

وتقدم النواب ايضا بنحو 30 سؤالا عن النشاط الرياضي ، كما شكل لجنة خاصة مؤقتة للشباب والرياضة برئاسة النائب أحمد الفضل.

ويعد التطور الأبرز في اهتمام المجلس بالقضية الرياضية هو الجلسة الخاصة التي عقدت في 3 ديسمبر 2017 اقر خلالها قانون الرياضة بمداولتيه الأولى والثانية.

ووافق المجلس على مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بشان تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية، الذي مهد لرفع الإيقاف عن كرة القدم وإقامة دورة خليجي 23 في الكويت.

وقد جاء قرار رفع الإيقاف عن الرياضة نتيجة جهود مستمرة لمجلس الأمة ففي جلسة المجلس العادية بتاريخ 19 ديسمبر 2017 وافق المجلس على تشكيل 8 لجان مؤقتة منها لجنة الشباب والرياضة.

وعقدت اللجنة 3 اجتماعات، أنجزت خلالها التقرير الثاني بشأن قانون الرياضة الجديد الموافق لمعايير واشتراطات الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) كما أنجزت تقريرها بشأن مشروع قانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

المجلس من أبرز اللاعبين الأساسيين في رفع الايقاف عن النشاط الرياضي

وتوجه النواب باستفسارات بشأن أسباب تأخر الدعوة لانتخابات جديدة بالأندية والبرنامج الزمني لدى الهيئة العامة للرياضة لإجراء الانتخابات.

وسأل النواب عن تعديل المواد (5 ، 65 ، 66) من القانون رقم (87) لسنة 2017 في شأن الرياضة والاتحادات التي أجرت انتخابات بعد العمل بالقانون المشار إليه.

كما سأل النواب عن مدى التزام البلدية في المخططات الجديدة بتخصيص أراض لإنشاء مراكز الشباب وساحات رياضية وذلك للمدن والمناطق التي تم توزيعها في السنوات العشر الأخيرة (2008 – 2018) وخطة البلدية المستقبلية في تخصيص أراض لإنشاء مراكز وساحات رياضية في مناطق الكويت المختلفة.

وشملت أسئلة النواب اللائحة الخاصة بتكريم الرياضيين والاحتراف الرياضي والإجراءات التي ستتخذها الهيئة العامة للرياضة للحفاظ على المكتسبات المالية التي يستحقها الرياضيون بصفة عامة والأبطال الأوليمبيون بصفة خاصة.

وبشأن استضافة دولة الكويت دورة كأس الخليج العربي طلب النواب التزويد بالميزانية المرصودة لتنظيم الدورة والمبالغ المالية المخصصة لحفل الافتتاح والشركات المنظمة لهذا الحدث.

ووجه النواب أسئلة عن الأسباب التي حالت الآن دون إنجاز ما نصت عليه المادة (18) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بان تلتزم الهيئة العامة للشباب والرياضة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إقامة أندية ومراكز للأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية المتخصصة وفقاً للمواصفات العالمية الخاصة بذوي الإعاقة في جميع المحافظات وخطة الوزارة لسرعة إقامة هذه الأندية والتوقيت الزمني اللازم لإقامتها في كل محافظة.

كما وجه النواب أسئلة عدة إلى وزارات الدولة عن طلبات التفرغ الرياضي الواردة من الهيئة العامة للرياضة إلى هذه الوزارات بالاضافة إلى كتب الموافقة أو الرفض الصادرة من تلك الجهات وذلك عن السنتين الماليتين (2016 / 2017) و (2017 / 2018) منذ بدء السنة المالية الحالية .

وتابع النواب برنامج الرياضة للجميع وسألوا عن الميزانية المرصودة له وأسباب مشاركة الهيئة العامة للرياضة مع الاتحاد الوطني لطلبة أمريكا والاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا وأيضا نتائج التحقيق الذي تم إجراؤه حول مبنى البولينغ وعدد الموظفين العاملين في فندق الهيئة العامة للرياضة في منطقة الصليبية وعدد العقود الإعلامية والإعلانية التي تم توقيعها في الهيئة .

وتقدم النواب خلال دور الانعقاد الثاني باقتراح بقانون واحد عن إنشاء وتنظيم مدينة صباح الاحمد الرياضية.

شددت على ضرورة وجود تصور متكامل يتم التوافق عليه بين السلطتين

«المالية»: رفض مرسوم رد التقاعد المبكر والتصويت عليه بدور الانعقاد المقبل

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس

قررت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس بالإجماع رفض مرسوم رد قانون التقاعد المبكر للحال من الحكومة ورفع التقرير إلى مجلس الأمة للتصويت عليه مرة أخرى في دور الانعقاد المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة عقب الاجتماع أن «المالية والاقتصادية» البرلمانية سترفع التقرير إلى مجلس الأمة للتصويت عليه في الدور المقبل بالأغلبية العادية إذ إن اللجنة لم تعدل على القانون.

وأوضح إنه إذا كان هناك تعديل فسيتم وفق للمادة «103» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.مبينا انه لا بد أن تكون هناك حزمة تشمل على التقاعد المبكر والاستبدال حتى يكون هناك تصور متكامل يتم التوافق عليه مع الحكومة خلال العطلة الصيفية ورفعه للمجلس كبديل عن القانون السابق.

وذكر أن مرسوم الرد كان فيه مادتان رئيسيتان ارتكزت عليهما الحكومة في رد المرسوم هما تحمل الحكومة نسبة 2 بالمئة بدل المقترح السابق وهو تحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 1 بالمئة الذي صوت ووافق عليه المجلس.

وأضاف أن الأمر الثاني هو انه تم منح الحق في التقاعد بعد مرور 30 سنة خدمة ولم يسمح للحكومة في إجبار من يصل إلى 30 سنة خدمة على التقاعد وهنا أوضحت الحكومة أن هناك مخالفه دستورية وبالتالي تم رد المشروع الذي وافق عليه مجلس الأمة.

وأوضح أن أي تعديل أو إجراء يتم على القانون بعد التصويت عليه في دور الانعقاد السابق يجعلنا أمام قانون جديد وفي هذه الحالة يجب التعامل معه من خلال التصويت في مجلس الأمة.

ودعا الحكومة وأي عضو لديه تصورات بشأن تعديل القانون إلى تقديمها للمجلس ليتم التصويت عليها وفقا للقناعات مؤكدا أن الحكومة إذا كانت ترى تعارض المادة الرابعة من القانون وقرارات ديوان الخدمة المدنية فإن تعديلها يكون داخل مجلس الأمة وفقا للمادة 103 من اللائحة. وأكد اتفاق «المالية والاقتصادية» البرلمانية بالاجتماع على أن تتحمل «التأمينات الاجتماعية» نسبة ال 2 بالمئة ولا سيما بعد ورود الدراسات من الشركة المختصة التي تم تكليفها من قبل المجلس.

وأشار إلى موافقة بعض أعضاء اللجنة في المرحلة السابقة من باب التعاون على سحب تقرير اللجنة بشأن التقاعد المبكر وانتظروا انتهاء دراسة الشركة المختصة من أجل الخروج بأقل الخسائر والحفاظ على المال العام.

وشرح أن «التأمينات الاجتماعية» أصرت على أن تتحمل 1 بالمئة فقط بينما يتحمل المتقاعد 1 بالمئة أيضا كما انها لم تأت للجنة بتصور بشأن المادة الرابعة.

تتمات

الحجرف : وزارة

المالية دورا توجيهيا وإرشاديا ورقابيا على الجهات الحكومية ، مشيرا إلى أنها تضع الأطر والاستراتيجية المالية العامة للدولة ومتابعة تنفيذ الأداء المالي بكل تفاصيله ، واصدار تعليمات لمعالجة مواطن الخلل في الميزانية.

وقال ان وزارة المالية والجهات الرقابية والجهات المشمولة بالرقابة تعد فريقا واحدا في تنفيذ هذه الاستراتيجية والتعليمات ، مؤكدا أن الجهات التي «لن تتبع هذه التعليمات سوف يتم محاسبتها وفقا للقوانين والقرارات ذات الصلة».

أضاف أن «تعاون مختلف الجهات ليس خيارا بل لازم وواجب» ، لافتا الى ان «قرار مجلس الوزراء رقم (1071) واجب على الجميع وليس قابلا للاجتهاد».

واقيم «ملتقى المالية العامة الاول» بمبادرة خاصة من وزارة المالية ، ويهدف إلى تعزيز دورها الاستراتيجي والإرشادي ومسؤولياتها عن إعداد ميزانية الدولة بالشكل السليم ، بما يحافظ على استدامة الموارد المالية للبلاد.

وتضمن الملتقى جلسة حوارية شارك فيها الوزير الحجرف ، إضافة الى الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في «المالية» صالح الصرعاوي ، والوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في «المالية» عبدالغفار العوضي والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي.

خورشيد : رفض

«المالية والاقتصادية» البرلمانية سترفع التقرير إلى مجلس الأمة للتصويت عليه في الدور المقبل بالأغلبية العادية إذ إن اللجنة لم تعدل على القانون.

وأوضح إنه إذا كان هناك تعديل فسيتم وفق للمادة «103» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.مبينا انه لا بد أن تكون هناك حزمة تشتمل على التقاعد المبكر والاستبدال حتى يكون هناك تصور متكامل يتم التوافق عليه مع الحكومة خلال العطلة الصيفية ورفعه للمجلس كبديل عن القانون السابق.

وذكر أن مرسوم الرد كان فيه مادتان رئيسيتان ارتكزت عليهما الحكومة في رد المرسوم هما تحمل الحكومة نسبة 2 بالمئة بدل المقترح السابق وهو تحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 1 بالمئة الذي صوت ووافق عليه المجلس.

وأضاف أن الأمر الثاني هو انه تم منح الحق في التقاعد بعد مرور 30 سنة خدمة ولم يسمح للحكومة في إجبار من يصل إلى 30 سنة خدمة على التقاعد وهنا أوضحت الحكومة أن هناك مخالفه دستورية وبالتالي تم رد المشروع الذي وافق عليه مجلس الأمة.

وأوضح أن أي تعديل أو إجراء يتم على القانون بعد التصويت عليه في دور الانعقاد السابق يجعلنا أمام قانون جديد وفي هذه الحالة يجب التعامل معه من خلال التصويت في مجلس الأمة.

ودعا الحكومة وأي عضو لديه تصورات بشأن تعديل القانون إلى تقديمها للمجلس ليتم التصويت عليها وفقا للقناعات مؤكدا أن الحكومة إذا كانت ترى تعارض المادة الرابعة من القانون وقرارات ديوان الخدمة المدنية فإن تعديلها يكون داخل مجلس الأمة وفقا للمادة 103 من اللائحة. وأكد اتفاق «المالية والاقتصادية» البرلمانية بالاجتماع على أن تتحمل «التأمينات الاجتماعية» نسبة ال 2 بالمئة ولا سيما بعد ورود الدراسات من الشركة المختصة التي تم تكليفها من قبل المجلس.

وأشار إلى موافقة بعض أعضاء اللجنة في المرحلة السابقة من باب التعاون على سحب تقرير اللجنة بشأن التقاعد المبكر وانتظروا انتهاء دراسة الشركة المختصة من أجل الخروج بأقل الخسائر والحفاظ على المال العام.

أضاف أن «التأمينات الاجتماعية» اصرت على أن تتحمل 1 بالمئة فقط بينما يتحمل المتقاعد 1 بالمئة أيضا كما انها لم تات للجنة بتصور بشأن المادة الرابعة.

استنفار في «الصحة»

ظهور أعراض مرض «كورونا» على وافد كوري عقب عودته من الكويت ، فضلا عن تداعيات قضية وفاة الطفلة «درة» .

في الموضوع الأول أكدت وزارة الصحة أن ما تناقلته أخيرا مواقع التواصل الاجتماعي ، حول انتشار وباء الكوليرا في دول مجاورة «مجرد معلومات صحفية».

وأوضحت وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتورة ماجدة القطان في مؤتمر صحفي ، أنه تم اتخاذ جميع الاجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة «الكوليرا» ومنع انتشاره.

ولفتت إلى عدم ورود أي معلومة من منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى ذات العلاقة حول تفشي الوباء ، موضحة ان الوزارة اصدرت توجيهات بتكثيف عمليات المراقبة الوبائية للمرض واتخاذ أعلى درجات الحيطة.

وبينت ان وزارة الصحة وفرت رغم عدم إعلان منظمة الصحة عن انتشار وباء الكوليرا ، كواشف وإمكانات مخبرية خاصة بتشخيص الحالات المشتبه بها ، لأخذ العينات وتشخيصها مخبريا.

وذكرت ان الوزارة وفي اطار حرصها على سلامة المواطنين والمقيمين في البلاد ، عممت على جميع الجهات العلاجية بروتوكولات العلاج الصادرة عن منظمة الصحة ومركز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة.

واكدت حرص الوزارة على توفير جميع السبل التي تمنع انتقال مثل هذه الأمراض إلى الكويت ، مضيفة ان الوزارة تتابع باستمرار آخر التطورات عن وباء الكوليرا بالتنسيق مع الجهات المعنية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى.

وطالبت القطان المسافرين ولاسيما الأطفال دون الخامسة واصحاب الامراض المزمنة والنساء الحوامل ، بعدم السفر الى بعض الدول التي يشتبه بوجود هذا الوباء فيها لضمان عدم انتقاله.

في السياق نفسه أكد وكيل وزارة الصحة د مصطفى رضا أن القطاعات ذات الاختصاص في الوزارة قامت وبالتنسيق مع جهات ذات الصلة في الدولة ، باتخاذ إجراءات احترازيه ، وذلك حرصا منا على سلامة المواطنين والمقيمين ، ومنعا لوصول مثل هذه الأمراض إلى وطننا ، ومنها منع دخول المواد الغذائية في الوقت الراهن وحتى اشعار آخر ، وزيادة حالة الترصد لأي ظرف في هذا الشان.

وبخصوص اعلامنا من قبل احدى الهيئات المنبثقة مع منظمة الصحة العالمية IIRKOREC بإصابة مواطن كوري جنوبي بمرض MERS COV ، وتشخيصه بعد وصوله الى سيئول قادما من الكويت عبر احدى الدول الشقيقة ، أعلن رضا أن الوزارة قامت فور وصول هذا الإعلان وحسب ماهو متبع بالبروتوكولات الخاصة في هذا الشان ، برفع حالة الجهوزية لدى قطاعاتها المختلفة وخاصة قطاع الصحة العامة والذين قاموا بجهد جبار دون توفر معلومات كاملة عن هذا المرض ، والذي كان في الكويت في الفترة من 2018/8/16 الى ٦/٩/٢٠١٨ ، وقد قامت الفرق الطبية التابعه للصحة العامة بإيجاد جميع المخالطين او المشتبه بمخالطتهم لهذا الشخص وفحصهم وذلك بأخذ العينات منهم وفحصها في مختبر الصحة العامة ، وقد كانت كل العينات سلبيه لفيروس MERSCOV.

أضاف أن قطاع الصحة العامة يواصل متابعة أوضاع المخالطين ومخالطي المخالطين وذلك للاطمئنان على أوضاع هؤلاء وكذلك ترصدا لأية حالات أخرى ، وقد كانت وزارة الصحة ممثلة في قطاع الصحة العامة بتواصل مستمر مع منظمة الصحة الدولية والهيئات التابعة لها ، وذلك ضمن أطر التعاون المشترك والبروتوكولات الخاصة بالأعضاء لهذه المنظمة وذلك اعمالا لمبدأ الشفافية الكاملة.

في سياق آخر اعلنت الوكيل الدكتور مصطفى رضا ، عن تشكيل لجنة تحقيق في وفاة الطفلة درة الحرز تضم أطباء من كلية الطب بجامعة الكويت ووزارة الصحة ، مشددا على أن نتائج التحقيق ستعلن بكل شفافية.

وقال إن تحقيقات فنية دقيقة بوفاة الطفلة ستبدأ اليوم «أمس الأربعاء» ، مؤكدا أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي شخص يثبت تقصيره او إهماله في هذه القضية.

بوشهري : توقيع

واوضحت بوشهري ان العقد الرابع يعنى بانشاء وانجاز وصيانة 20 عمارة من السكن العامودي ، تحتوي على 390 شقة بالضاحية الاستثمارية بمشروع مدينة صباح الاحمد الاسكانية بقيمة 24.8 مليون دينار .

واقادت بان العقد الخامس يعنى بانشاء وانجاز وصيانة المباني العامة في مشروع غرب عبدالله المبارك في القطع (1 و4 و 5) بقيمة 36.9 مليون دينار ، ومدة تنفيذه 730 يوما.

ولفتت الوزيرة بوشهري الى ان هذه العقود مرتبطة بالطلبات الاسكانية مؤكدة استمرار «السكنية» في طرح العقود وتوقيعها ومتابعة تنفيذها وفق الجداول الزمنية المحددة . واكدت اهتمام اعضاء اللجنة الاسكانية في مجلس الامة بدعم ملف القضية الإسكانية وتذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الاسكانية .

شفيقة العوضي

وأوضحت العوضي في تصريح صحفي بعد ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي ، بشأن سحب ترخيص احدي الجهات، ان الهيئة لم ولن تلجأ مطلقا لالغاء ترخيص أي مدرسة من مدارس تعليم المعاقين ، الا بعد المرور بعدة اجراءات وقنوات قانونية ، حرصا أولا على مصلحة ذوي الاعاقة وثانيا للحفاظ على تلك المدارس ، مشيرة الى ان الهيئة قامت بمتابعة بعض الجهات التي رصدت اللجان التابعة لها قيامها بمخالفات جسيمة و التي اوصت بعدم تجديد الترخيص حتى تعمل هذه الجهات على تلافي المخالفات.

ولفتت الى ان بعض المخالفات تصل الى ان المبنى يكون غير مهيأ لاستقبال الطلاب من ذوي الاعاقة ، وفي هذه الحالات تعطيهم الهيئة المهلة الكافية التي قد تصل الى سنة و ذلك لاستبدال المبنى بآخر يتوافق واحتياجات ابنائنا ومطابق للمعايير والمواصفات ، كما ان الهيئة تراعي في تطبيق القانون و اللوائح وضع الطلبة و تقوم بإجراءاتها مراعية وضعهم و التأكد من ان اي اجراء لن يضرهم ، اذا فان المهل تعطي علي مراحل و تعطي اكثر من مهلة ، فإن لم تتجاوب الجهة فلا تملك الهيئه الا ان تطبق قراراتها.

واشارت الى ان الهيئة تقوم في حالة الغاء الترخيص بابلاغ ذلك وأولياء الأمور بالقرار في وقت مبكر ليتمكنوا من تسجيل ابنائهم في مؤسسات اخري مرخصة من الهيئة كما ان الهيئة لا تتوانى عن مساعدة اي طالب في الالتحاق باي جهة اخري بناء علي نوع و درجة الاعاقة ، اذا ما طلب ولي الأمر ذلك.

توزيع 108 مواقع

المستخدمة يبلغ 30 موقعاً، بمساحة إجمالية تبلغ 5 . 347 مليون متر مربع، فيما تبلغ مساحة المواقع الجديدة الإجمالية 4 . 27 مليون متر مربع .

اضاف تقي أن هذه الدفعة والتي سيكون موقعها في منطقة المطلاع، هي الأولى من دفعات أخرى سيتم الإعلان عنها تباعا فور استلام المواقع من بلدية الكويت، مشيرا إلى الهيئة العامة للصناعة تعميل وبالتنسيق مع بلدية الكويت في الوقت الحالي على تجهيز المواقع المخصصة لهذا النشاط .

وقال تقي : المواقع الجديدة ضمن التوزيعات الحالية ستكون في المطلاع، وننتظر قريبا الانتهاء من تخصيص مواقع جديدة في منطقة الوفرة وشمال غرب منطقة كبد، ثم المواقع الأخرى في جنوب منطقة الخيران، النعايم، الابيرق، غرب وسط منطقة الصابرية وموقع آخر في شمالها .

وأكد تقي على أن التوزيعات الجديدة تأتي ضمن جهود الحكومة بتوجيهات من صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، نحو فتح الأسواق والتي ستساهم في خلق تنافسية اكبر في السوق الكويتي، وستؤدي بالنهاية إلى تحسين جودة المنتجات الناتجة عن هذه الدراكيل، و وكذلك من المتوقع أن تساهم بتخفيض الأسعار، نظرا لزيادة الكمية المعروضة بالضعف تقريبا عما كانت موجودة عليه في السابق .

وقال تقي أن عدد المواقع التي ستكون مخصصة للشركات والمؤسسات الوارد نشاط تجارة الرمال «الدراكيل» ضمن أغراضها التجارية، سيكون 80 موقعاً بمساحة أجمالية تبلغ 4 مليون متر مربع، فيما سيتم تخصيص 18 موقعاً لأصحاب تراخيص المنشآت الصناعية بمساحة إجمالية تبلغ 270 الف متر مربع .

وقال تقي أن عدد الدراكيل الحالية يبلغ 30، موزعةً ما بين 27 دركال بمساحة 4 . 707 مليون متر مربع في المناطق الشمالية، و 3 دراكيل بمساحة 640 الف متر مربع، مشيرا إلى أن هذه التوزيعة هي الأولى للهيئة العامة للصناعة لهذا النشاط منذ انتقاله إليها عام 2005 .

واضاف تقي أن سعي وحرص وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة خالد الروضان لفتح السوق أمام مستفيدين جدد وخلق تنافسية أكبر له، ساهما بالإسراع من الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى وتجهيز الدفعات القادمة، مشيرا إلى أن الوزير حريص على فتح مجالات الاستثمار الصناعي أمام أكبر شريحة ممكنة من المواطنين .

وفيما يتعلق بمدة التخصيص للمواقع الجديدة، أشار تقي إلى انها ستكون لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد او التجديد حسب تقدير «الصناعة» وبعد توافر كافة شروط التخصيص والتمديد والتجديد، أما فيما يتعلق بالجهات المستفيدة منها، أوضح أنها ستكون لأصحاب تراخيص المنشآت الصناعية، الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة والشركات والمؤسسات الوارد نشاط تجارة الرمال ضمن أغراضها التجارية .

الأمم المتحدة

للمعارضة وفي محافظة إدلب هذا العام، في هجمات تمثل جرائم حرب.

وقال محققو الأمم المتحدة في تقريرهم «لاستعادة الغوطة الشرقية في ابريل، شنت القوات الحكومية العديد من الهجمات العشوائية في مناطق مدنية ذات كثافة سكانية عالية ، واشتمل ذلك على استخدام أسلحة كيمياوية» في إشارة إلى أحداث وقعت بين 22 يناير وأول فبراير في منطقة سكنية في دوما بالغوطة الشرقية، إحدى ضواحي العاصمة دمشق.

وذكر مسؤول بالأمم المتحدة ل «رويترز» أن هذه الوقائع ترفع عدد الهجمات الكيمياوية التي وثقتها لجنة التحقيق بشأن سوريا في البلاد منذ عام 2013 إلى 39 هجوما، منها 33 هجوما منسوبا للحكومة. ولم يتم تحديد هوية المتسبب في الهجمات الست الأخرى.

وأكد الفريق أن قتل المدنيين خط أحمر بغض النظر عن نوع السلاح المستخدم.

وقال «على الجميع بذل كل الجهود لحماية المدنيين وذلك لأن الهجمات تدمر البنى التحتية وتنتهك حقوق الإنسان».

وأكد الفريق أنه على أطراف النزاع إبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية والحرب.

وقال «نؤيد الدعوة لحظر السلاح الكيمياوي».

وطالب الفريق الدولي الجميع بحماية المدنيين في إدلب. كما طالب بوقف البراميل المتفجرة والقصف العشوائي في سوريا

الاستخبارات التركية

اعتقل يوسف نازيك، وهو مواطني تركي، في مدينة اللاذقية، معقل مؤيدي الرئيس السوري بشار الأسد.

وقالت الوكالة إن نازيك «اعترف» بأنه خطط للهجوم الذي وقع منطقة ريحانلي «بناء على تعليمات من المخابرات السورية».

وتتفي الحكومة السورية صحة الإدعاء بأنها لعبت دورا في الهجوم، الذي خلف 53 قتيلا.

وتدعم تركيا مجموعات من المعارضة السورية المسلحة التي تقاتل ضد القوات الموالية للحكومة السورية.

واوضحت وكالة الأناضول أن الاستخبارات نفذت «عملية خاصة» نقلت خلالها نازيك إلى تركيا دون «أي دعم استخباراتي أو لوجيستي من دولة أجنبية».

وقالت إنه خلال استجواب المشتبه به البالغ من العمر 34 عاما، اعترف بأنه «زار مسرح الجريمة قبل الهجوم ونقل متفجرات من سوريا إلى تركيا بناء على تعليمات من الاستخبارات السورية».

ونشرت الوكالة مقطع فيديو يظهر فيه نازيك واقفا إلى جانب علم تركي، وهو يقول: «لم أستطع الهروب من الدولة التركية».

ولم يعلق المسؤولون السوريون بعد على هذه التقارير.